

ملامح التجديد في منهجية كتاب «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسّمين الحلبي

امير حسين رسول نيا*

تاريخ الوصول: ٩٨/١/١٢

عباس اقبالي**

تاريخ القبول: ٩٨/٣/٣١

نعمت الله حسنى ساطحي***

الملخص

«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» كتاب في علوم القرآن، وهو في نفس الوقت يعد تفسيراً للقرآن، يشتمل في إعراب الآيات القرآنية، وعلم القراءات، والنحو واللغة، والشعر، والبلاغة، وغيرها من العلوم، من تأليف السّمين الحلبي. إنَّ الحلبي يوظف في هذا الكتاب من أسلوب قيّم في مادّته ومنهجه الذي حظي بالثناء والتقدير من جانب علماء النحو والبلاغة، ونهلوا منه وتلمّذوا عليه ويساعد هذا الأثر الممتاز في فهم معاني القرآن ومحاولة كشف أسراره ودقائقه غاية يجب أن يصبو إليها الإنسان. وتكمن أهميّة هذا البحث في أنّه سيظهر التقنيّات الجديدة في إيراد المفاهيم النحوية والبلاغية بين تفسير السّور القرآنية مثل توظيف المصطلحات "ليس يجيد، حسن، قوى" و أيضاً مسألة العدول النحوي، وثنائية وظيفة الإعراب بين الجملات العربية وما أتى به من جديد فيها. واعتمدنا في هذه المقالة بمنهج الوصفي - التحليلي.

الكلمات الدليلية: الدر المصون، منهجية، البلاغة، النحو، السّمين الحلبي.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة كاشان.

** أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة كاشان.

*** طالب الدكتوراه في فرع اللغة العربية وآدابها بجامعة كاشان.

الكاتب المسؤول: نعمت الله حسنى ساطحي

المقدمة

اللغة العربية كغيرها من اللغات تقوم على نظام مضبوط في التعبير واحتواء الدلالات المقصودة، وقد أصبحت دراسة اللغة علماً من العلوم، له ما لأى علم مستقل موضوعه ومنهاجه ووسائله (خليل، ١٩٦٣: ١٨). إنَّ التجديد الأدبي هو مسألة كيانية وكيّنة فنّاً ولغةً، وليس مفاهيم حديثة أو عدمه جانباً ثانوياً فيها، فنحن نرى بينها نصوص بتوظيف آليات وكيفيات بنويّاً، وجديد منهجياً لكنّها مع ذلك تتضمن رؤية قديمة للأشياء وترتبط بعالم قديم (أدونيس، ١٩٩٣: ٥٣). القرآن أفضل كتاب الله الجليلة أنزله على خير خلقه عامة وحثّ الإنسان على فهم معانيه وبيان أغراضه ومبانيه. إنَّ علماء التفسير والمشتغلين على القرآن الكريم يرون أنّ وجه الإعجاز القرآني كائن في رسمه وأسلوبه، وفي طرائق نظمه ووجوه تراكيبه، ونسق حروفه في كلماته وفي جملة، ونسق هذه الجمل هو وجه الكمال اللغوي (الرافعي، ١٩٢٨: ٢١٤)؛ ولقد دعت الحاجة إلى تفسير القرآن تفسير بلاغياً جديداً يزيل الإبهام، وكثرت الحاجة إلى معرفة مفردات القرآن ومعانيه، والتفت العرب إلى ديوانهم الشعري لما يحويه من صيغ وتراكيب واستعارة ومجاز تساعد في استنباط ما يحتاجون إليه في فهم كتابهم العزيز.

كان «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» تأليفاً للسمين الحلبي، كتاب في علوم القرآن، وهو في نفس الوقت يعدّ تفسيراً للقرآن، يشتمل في إعراب الآيات القرآنية، وعلم القراءات، والنحو واللغة، والشعر، والبلاغة، وغيرها من العلوم. قال حاجي خليفة عنه: «فهو - مع اشتماله على غيره - أجل ما صنّف فيه» (حاجي خليفة، ج ١: ٨١). تميز منهج السمين في إعراب القرآن بميزات هامة، أهمها: عنايته بالمعنى في الإعراب، والتزام الظاهر، ونبذ الإغراق والتمحل، وحمل القرآن على الأوجه الصحيحة والمشهورة، وتنزيهه عن الأوجه الضعيفة. ظلّ الحلبي يقرأ ويحقّق ويحلل قبل أن يخرج إلى الناس وينقل إليهم عصارة فكره، وقد مكثّ حمسين عاماً من الجهد المستمر في الدراسة قبل أن يأخذ مكانه وسط المسلمين، وتصبح له هذه الجاذبية المثيرة. من الأهمية بهذا الكتاب الإشارة إلى أنّه لم يوجد حتّى الآن - فيما نعلم - دراسة تناولت موضوع ملامح التجديد في كتاب «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» أثر السمين الحلبي الأمر الذي تتجلى معه جدّة الموضوع.

فجاءت هذه الدراسة للتعرف على مستويات التجديد فى هذا الكتاب، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال التالى:

١- ما هى المناهج والكيفيات التى يعتمدها/السمين الحلبى لكتابته «فى الدرّ المصون»؟

٢- كم عنصراً للتجديد عند/السمين الحلبى وكيف يساعد هذا التجديد إلى تفسير القرآن الكريم؟

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة فى كونها تسلط الضوء على مناهج التجديد لىسمين الحلبى فى كتابه «الدرّ المصون» حيث تتناول الدراسة اختيار المناهج الحديثة التى لم تسبق قبلها، ورصد مدى إلتقائه مع تجارب التفاسير العربية للقرآن، ويمكن لهذه الدراسة أن تحقق الفائدة للعاملين فى مجال فهم بلاغة ونحو القرآن الكريم من مترجمة ومفسرة ونقد، وكذلك تقديم الفائدة للمؤسسات الأكاديمية التى تعنى بالدراسات القرآنية ككليات ومعاهد الفنون الجميلة. وكذلك مكانة «الدر المصون» العلمية، فهو يعدّ جامعاً لخالصة كثير من كتب إعراب القرآن، وقد قيل عنه: هو أجل كتب إعراب القرآن، وعنى أيضاً بذكر القراءات ودافع عنها وخرّجها، كما أنّه يعتبر من أبرز التفسير اللغوى.

الدراسات السابقة

حظى هذا المحور بدراسات عديدة حاول أصحابها رصد ملاحح التجديد فى منهج/السمين الحلبى فى كتابه «الدر المصون» بعمومه، وتراوحت تلك الدراسات بين العمومية المفرطة، والتركييز على جوانب دون أخرى، ومس الظاهرة دون نفاذ إلى العمق، ومن أبرز تلك الدراسات ما يأتى: طُبعت رسالة «اعتراضات السمين الحلبى النحوية والتصريفية فى كتابه "الدرّ المصون" على أبى البقاء العكبرى فى كتابه التبيان فى إعراب القرآن»، الباحث: التلبدى محمد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٩ق. رسالة ماجستير تتمحور «مسائل التصريف عند السمين الحلبى من خلال كتابيه: الدر المصون وعمدة الحفاظ»، الكاتب: محمد عبدالفتاح أبوطالب حسن،

نوقشت في كليّة اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة. وبحث أخرى «التوجيهات النحوية للقراءات الشاذّة في الدر المصون للسمين الحلبي جمعاً ودراسة»، الباحث: إبراهيم سالم الصاعدي، سجّلت للدكتوراه في ١٤٢٢ق. طبعت مقالة بموضوع «صور من اتساع معاني التراكيب النحوية في الدر المصون»، الكاتب: محمد فاضل صالح السامراني، في مجلة آداب المستنصرية، السنة ٢٠٠٨، العدد ٤٨، صص ٣٧٤ إلى ٤٠٠. انتشرت مقالة «التعريف والنقد نظرات في كتاب «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي» الباحث: محمد عبد الله قاسم، في مجلة المجمع اللغة العربية بدمشق، شوال ١٤٢٢، العدد ١، صص ٩٩ إلى ١٣٤. وكذلك نوقشت رسالة ماجستير في موضوع «مسائل علم المعاني في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي دراسة وتقويماً» للباحث: صالح أحمد عليوي، بجامعة الإمام محمد بن سعود كليّة اللغة العربية سنة ١٤١٨ق. مع هذا لم يبحث عن ملامح التجدد في كتاب «الدرّ المصون» في البلدان العربية وأيضاً في إيران ولأول مرّة نحن قمنا بإيراد هذا البحث وتحليل حوله.

مدخل إلى كتاب الدرّ المصون

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، فقد صنّف كتابه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» وركّز فيه على الناحية اللغوية والإعرابية للقرآن الكريم، فهو من أبرز مراجع التفسير اللغوي وإعراب القرآن، كما اعتنى بتوجيه القراءات القرآنية صحيحها وشاذّها. كتاب «الدرّ المصون» تفسير ضخّم، يقع في أحد عشر مجلداً بتحقيق الدكتور أحمد الخراط (شذرات الذهب، ج ٦: ١٧٩) وهو كتاب شأنه شأن معظم كتب المتأخرين، فالنقول المختلفة تؤلّف مادّته الرئيسة، فالمتأخرون من العلماء وجدوا تراثاً ضخماً يميّز بالتكامل والنضج؛ لذلك فقد كانوا يعرضون الآراء الكثيرة في المسألة الواحدة، ثمّ يختارون ما تراتح له إتجاهاتهم، فالكتاب لا يمثّل مذهباً متميّزاً لأحد علماء اللغة والنحو الذين قدّموا شيئاً جديداً في إطار هذا العلم، فالجمع والتنسيق ثمّ الإختيار هو الغالب في الكتاب (الحلبي، لا تا، ج ١: ٣-٦). أتى الكاتب في تقديم هذا الكتاب أفضل مما قاله مؤلّفه عنه وهو: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري فإنّه لبّ كلام أهل هذه العلوم» (نفس المصدر: ١). إنّ الحلبي جمع فيه أكثر ما في عيون كتب

التفسفر مثل «الكشاف» للزمخشرى، و«البحر المحىط» لأبى حبان، و«معانى القرآن» للأخفش وكذلك يعالج بالمباحث البلاغفة والنحوفة تاماً. يكون شواهد هذا الكتاب من مصادر ثلاثة هى القرآن الكرفم وقراءاته، الحدفث الشرفف على مذاهب ففه، وكلام العرب الموثوق به من شعر، ونثر، هذه المصادر هى أساس القياس اللغوى، ولذا فهى النموذج الذى يقاس ففه، وللنحاة فى كل منها مواقف متعددة ومناهج، واتجاهات مختلفة (رشفق القفروانى، ١٩٧٢، ج ١: ٣٠).

حفا الأءفة للسمن الحلبى

لم تذكر المصادر العربفة شفاء عن زمن ولادة الحلبى إلا أن أغلب المؤرخفن لا فختلفون فى زمن وفاته، فقد توفى فى القاهرة سنة ٧٥٦ق (اللكهنوى، ١٣٠٦ق، ج ٨: ٥٧). نشأ السمن الحلبى فى حلب وترعرع ففها، وتعلم النحو والقراءات وبرع ففهما، وسمع الحدفث، ورحل إلى مصر واكتسب منها الكفثر من العلوم، وخاصة النحو والقراءات، ومات فى القاهرة سنة ٧٥٦ق ولا فعرف سبب تلقفه بالسمن، ولكنهم فذكرون أنه اكتسبه فى حلب قبل ارتحاله إلى مصر. ولا فعرف أحد من أساتذته فى نشأته الأولى فى حلب، فبذكر المؤرخون أساتذته فى مصر وهم أبوحبان الأندلسى، التقى الصانع، العشاب، ففونس الدبوسى (فوسف الجزرى، لا تا، ج ١: ١٥٧). ومن آثاره القفمة «الدر المصون فى علوم الكتاب الممكنون»، «القول الوجفز فى أحكام الكتاب العفز»، «شرح التسهفل»، «شرح الشاطبفة»، «عمدة الحفظ فى تفسير أشرف الألفاظ»، «التفسفر الكفر» (الزركلى، ٢٠٠٢: ٢٧٤). وفتمفز أسلوبه بالبعد عن التكلف عن التأوفل، وفمفل فى كفثر من الآراء إلى المذهب البصرى، لكنه على خلاف مع المذهب الكوفى؛ إذ وافق الكوففن فى بعض آرائهم (الفراففة، ٢٠٠٥: ٧٣).

منهج السمن الحلبى فى كتابه

فشفر السمن الحلبى إلى ضرورة فهم معانى كتاب الله وعلان أغراضه «فلفس المراد حفظه وسرده من فرر تأمل لمعناه ولا تفهم لمقاصده» (الحلبى، لا تا، ج ١: ٣)، وهو فقرر بأن العلماء قد قاموا الفحقق هذه الغافة وخدمتها، ولكنه فلاحظ ضرورة تألف مصنف

يجمع علوم القرآن، ويرى أنها خمسة علوم: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، فهو يحس بأن العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثاً منفرداً، بمعنى أن منهم من اقتصر على ذكر الإعراب فحسب، ومنهم من اقتصر على علم مفردات الألفاظ، أو اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته، ثم يرى أن هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال، فعقلية الجمع سيطرت عليه منذ البداية.

فكان يذكر الآية الكريمة ويفصل في قراءتها، ثم ينتقل إلى إعرابها، فيذكر آراء النحاة الذين أدلوا بدلوهم في إعراب الكلمة، فيذكر الرأي وإن كان ضعيفاً ليدل على ضعفه وإن كانت تحتاج إلى مزيد من التفصيل يحيل إلى كتب النحو واللغة.

والسمين *الحلبى* يعتمد على منهجية واضحة وهى:

الف) الأسلوب الاستقرائي؛ لقد قرأ للكثير من الكتاب والأدباء، وبعد عملية النظر والتفكير والتحليل والإستنباط من كلام الله، يقوم *الحلبى* بتسلسل الأفكار وفق نظام متزن، فيبدأ بأبسط الأمور ويتدرج فيها حتى يصل إلى ما يريد، فغالباً ما يبدأ باللغة العامية وينتهى بها في جمل أكثر تركيباً في منظومة كلامية رشيقة تنير الفكر وترضى الوجدان، ويلاحظ أن تفسيره قد أوجد فيه ملامح متجددة ضمت العلوم الحديثة وحلولاً لمشكلات المجتمع، كما ضمّ تفسير الدفاع عن الإسلام ضدّ الشبهات التى أثارها علماء الغرب، وإن كان أهمّ ما يميز تفسيره الإهتمام باللغة وتفسير القرآن بالقرآن، والإهتمام بالآيات التى تمسّ العقيدة.

ب) ضرب الأمثلة المحسوسة والتنبيهات التى تقرب المعنى البعيد؛ فهو كثير الإفادة من كلّ شىء وذلك لا يكون إلّا بالتأمل والتدقيق، وقد أفادت هذه الصفة *الحلبى* فى تفسيره، فهو يربط النصّ القرآنى بشؤون الحياة ويضرب الأمثلة من الواقع ممّا يدلّ على اتساع تجربته الحياتية وخبرته الإجتماعية.

التجديد فى كتاب الدر المصون

التجديد هو التغيير فى الأسلوب والصناعة للوصول إلى الإبداع الفنّى الأصيل، وأن يكون الجديد خيراً من القديم، ولا يكون ذلك إلّا بإبتعاد عن التعقيد اللفظى والغموض الفكرى والفنّى، ليبرز الخصائص الفنّية والبشرية العميقة، ويعرّف بمحتوى الكون الواسع

بما فيه من جمال وهمسات الإبداع يكون ملائماً للذوق الأصيل، والعبارة المتسقة المستمدة من التراث الإسلامى (عز الدين، ٢٠٠٧: ٣٢). ذكرنا فى البداية أن السمين الحلبيّ - لأنه من المتأخرين - استفاد من التراث اللغوى الضخم الذى كان متوفراً لديه، فالمسائل اللغوية كان قد خاض فيها العلماء الأوائل وقلّبوا الأمور على وجوهها، فكان «الدرّ المصون» يعتمد فى غالبه على الجمع والترتيب والتنسيق، وحشد آراء العلماء، وفى المسألة الواحدة تجد أكثر من رأى، وتقرأ أكثر من اسم لعلم من أعلام اللغة والنحو. تظهر ملاحج التجديد فى إيراد المفاهيم البلاغية والنحوية التى كانت جديداً فى ذلك العصر ونذكره بالتالى.

١. مسألة العدول

إن ظاهرة العدول متعلقة بالدراسات الأدبية الأسلوبية، فالأسلوب يعرف بأنه انحراف وخروج عن المألوف أى الاستعمال العادى (Usage habitual) والمتعارف عليه، ويصبح علم الأسلوب هو علم الانحرافات وعليه، فإن العدول هو أسلوب الانحراف اللغوى القائم على الإتيان باللامتوقع من التعبير يعول عليه المنشئ لغايات جمالية وفنية، وهو ما يمثل خروجاً متعمداً على القاعدة اللغوية، وذلك لغرض استحداث تأثيرات بلاغية وأسلوبية (مصلوح، ١٩٩٢: ٤٣) وهو الخروج عن القواعد النحوية للغة العربية وهو ما يطلق عليه باللانحوية (Ungrammatikalitat). وهذا ما يعرف بالانحراف الخارج لمعيار النحو الأصلى أى الإنتقال من ما هو أصلى إلى ما هو فرعى. إلّا أن هناك بعض الاعتراضات التى لا تجعل هذا النوع من الانحراف مسوّغاً ومقبولاً، ليس كل خروج عن الوظيفة النحوية يمتلك وظيفة جمالية (سامح ربابعة، ٢٠٠٣: ٣٨). فالعدول النحوى لا يجب أن يمسّ بالأصول، وحتى على مستوى الفروع فلا يكون إلّا لغرض اقتضاه السياق. كالاتتماد على الإمكانيات البلاغية كالاتفات، التقديم والتأخير و الحذف والعدول فى استخدام أدوات الربط، وهذا معناه دنّ العدول النحوى المتمثل فى كسر النسق اللغوى المألوف، يكون جائزاً فى بعض المواضع التى يقتضيتها السياق. وهذا ما استدركه النحويون وضعوا مقاييس للعدول عن معيار النحو «فالجملّة عند النحاة ركنان المسند إليه والمسند... وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملّة فيرى فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب

الجملة، وشروط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحقق الفائدة، ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى، وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ» (حسان، ٢٠٠٠: ١٢١)، فهذه القواعد تنص على عدم العدول إليه هو المطرد والشائع وربما يكون هذا الجانب هو الذى خلق اللهجات فى عصرنا، فخرجنا من العدول الجائز إلى اللاجائز هو الخطأ المرفوض، ويظهر هذا العدول النحوى المرفوض فى مختلف موضوعات النحو وأبوابه ومن ذلك نجد الانحرافات التى تكون فى أبواب العدد ومنع الصرف، وبعض مسائل الاستثناء والإتباع وخلط أجزاء الجملة نتيجة طولها وربما كان من أهم الانحرافات النحوية ما يسببه طول الجملة وفصل المتعلقات عما تتعلق به مما يوقع فى لبس (مختار، ٢٠٠١: ٤٤) حيث اتسمت دراسات بهذه الظاهرة بالتناول الجزئى، وهو قسمان: الأول: العدول النظامى، كالعطف على التوهم، والعطف على المعنى، والعطف على الموضع، وحمل المفرد والمثنى والجمع بعض على بعض، والتضمين، والتناوب، والاتساع، والنقل. والثانى: العدول النحوى، وهو ما يبدو خروجاً على قواعد النحو، كالتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، وكل ما يدخل تحت باب التقدير النحوى لدى النحاة. فأما العدول النظامى الذى وقف أمامه كل من الخليل الفراهيدى والسمين الحلبي؛ فمن أمثلته: «العطف على التوهم» كقوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾؛ حيث ذهب السمين إلى ما ذهب إليه الخليل، فى جزم الفعل المضارع (وأكن) على توهم الشرط؛ الذى يدلُّ عليه التمنى، وليس الجزم فيه بالعطف على الموضع؛ وذلك بعد أن ساق عبارات تدل على اختلاف النحاة فى ذلك؛ قال: «واختلفت عبارات الناس فى ذلك؛ فقال الزمخشري: «عطفاً على محل (فأصدقت) كأنه قيل: إن أخرتني أصدقت وأكن» (زمخشري، ج ٤: ١١٢) وقال ابن عطية عطفاً على الموضع؛ لأن التقدير: إن أخرتني أصدقت وأكن، وهذا مذهب أبى على الفارسي، فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا؛ وهو أنه جزم على توهم الشرط، الذى يدلُّ عليه التمنى، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط» (الحلبى، ج ١٠: ٣٤٤). قال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله عز وجل: «فأصدقت وأكن من الصالحين» فقال: هذا كقول زهير:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(أبى سلمى، لا تا: ٢٨٧)

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثانى، وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء، فكذلك هذا، لمّا كان الفعل الذى قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه، تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا (سيبويه، ج ٣: ١٠٠).

ويمكن القول بأن مصطلح "العطف على التوهم" لم يرق للشيخ السمين، لذا نراه يقبح القول به؛ قال: «ولكنى لا أحبُّ هذا اللفظ مستعملاً فى القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهم، لقُبْحه لفظاً» (الحلبى، ج ١٠: ٣٤٥)، لكن أقول: إن الشيخ السمين لم يكن دقيقاً فيما ذهب إليه من القول بأن الإعراب على التوهم لا يجوز فى القرآن لقُبْحه لفظاً؛ ذلك لأنه لم يفتن إلى مراد النحاة الذين يرون أن «العطف على التوهم؛ إنما يجرى على سنن العربية وفطرتها، ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة».

وقد كثر ما ورد منه «لكن لا يسوغ القياس عليه»، يقول أبو حيان: «والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شىء وأمكن تخريجه عليه خرّج» (أبو حيان، ج ٩: ٢٥٩)، ويقول الأستاذ عباس حسن: «يتردد فى مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى: العطف على التوهم، وهو نوع يجب الفرار من محاكاته - قدر الاستطاعة (حسن، ج ١: ٣٨٨).

ومن العدول ما يكون بسبب الخلاف النحوى؛ كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ برفع "الصابئين"، وهو معطوف على اسم «إن» المنصوب.

قال السمين «قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ الجمهور على قراءته بالواو، وكذلك هو فى مصاحف الأمصار، وفى رفعه تسعة أوجه:

أحدها: وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل، وسيبويه، وأتباعهما - أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، والنية به التأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك.

قال الخليل: «وكذلك قرؤوا: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾، ثم قرؤوا: ﴿وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾، وأقول: مهما كان توجيه النحاة وخلافهم فالمعنى واضح. أو بسبب الصنعة النحوية، فيعدل عن القياس، ما جاء فى قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ

ظَلَمُوا»، ذلك أن الصنعة النحوية توجب إفراد الفعل: «أسرَّ» (الحلبى، ج ٨: ١٣٢)، قال سيبويه: «وأما قوله جل ثناؤه: «وأسرّوا النجوى الذين ظلموا» فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فليل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جل وعزّ: «وأسرّوا النجوى الذين ظلموا» على هذا فيما زعم يونس، وقال الخليل رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات. وكذلك شابٌ وشيخٌ وكهلٌ، إذا أردتَ شابينَ وشيخينَ وكهليينَ. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه، وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررتُ برجلٍ حسنينَ أبواه، ومررتُ بقومٍ قرشيّينَ أبأؤهم» (سيبويه، ج ١: ٢٣٦).

٢. توظيف المصطلحات الجديدة

اتسمت تعريفات السمين الحلبي بالإيجاز والوضوح، بالإضافة إلى الشمول فى أداء المعنى، وهذا أمر لا يصعب استنتاجه بتتبع تعريفاته فى الكتاب، وقد جاءت تعريفاته تحمیل طابعين الإيجاز والوضوح. كان السمين الحلبي يعرض الآراء اللغوية فى المادة الواحدة، ثم يختار وينتقد ويدلل أحيانا على رأيه الذى اختار، واستعمل السمين الحلبي مصطلحات عدة فى نقد الآراء منها الألفاظ والعبارات التى استعملها السمين الحلبي فى نقده، حيث استعمل السمين فى نقده لآراء النحاة ألفاظاً وعبارات لبيان موقفه النقدي من أصحاب تلك الآراء وتقسيمها إلى نوعين: ١. ألفاظ القبول والإستحسان: رصد البحث ألفاظ وعبارات تدلّ على القبول والتأييد بعض الآراء مثل «جيد، وهو الصحيح، وهذا أولى وغيره»، وأشير إلى أن التفاوت بين هذه الألفاظ والعبارات التى استعملها فى التعبير عن قبوله لبعض آراء النحاة وتوجيهاتهم لبعض المسائل النحوية إنما يعود إلى طبيعة المسألة المدروسة وما توفرت لديه من خبرات سابقة حولها ومن هذه الألفاظ ما يأتي:

أ. حسن: ومثال ذلك كلامه على «بسم الله»، وقد أورد آراء لحذف الهمزة، ثم يقول: «وقيل لا حذف أصلاً، وذلك لأن الأصل: سم أو سم بكسر السين أو ضمها، فلما دخلت الباء سكنت العين تخفيفاً، لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة، وهذا حكاة النحاس (ت ٣٣٨ق) وهو حسن». وفى تأويل ابن عطية لقوله تعالى: ﴿أفأمنوا مكر الله﴾ (الأعراف/٩٩)، يقول: «ومعنى مكر الله أى: إضافة المخلوق إلى الخالق، كقولهم: «ناقاة الله وبيت الله»،

والمراد فعل يعاقب به الكفرة، فإن العرب تسمى العقوبة، على أى وجهة كانت. وفى معنى «الربوة»، يقول: «والربوة: أرض مرتفعة طيبة، قاله الخليل، وهى مشتقة من ربا- يربو، أى ارتفع، وتفسير السدى لها بما انخفض من الأرض ليس بشىء.

ب. وهو الصحيح: وردت فى واحد واربعين موضعا ومن ذلك ما جاء أثناء العقبة على متعلق الظرف من بعد فى قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة / ٢١٣) قوله: «مِنْ بَعْدِ» فيه وجهان، أحدهما: وهو الصحيح، أن يتعلق بمحذوفٍ تقديره: اختلفوا فيه من بعد. والثانى: أنه متعلق بـ «الملتفوط» به، قال *ابوالبقاء*: «ولا تمنع» إلّا من ذلك، كما تقول: «ما قام إلّا زيد يوم الجمعة» (السمين الحلبي، لا تا، ج ٢: ٣٧٧).

ج. وهو حق: وردت فى ثلاثة مواضع، منها قوله وهو يعرض لآراء النحاة فى مدين من حيث الصرف وعدمه: ﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره﴾ (العنكبوت / ٣٦)، قوله تعالى: «وإلى مدين» اختلف فى مدين فقيل: أعجمى فمنعه للعجمة والعلمية، وهو مدين بن خليل الرحمن، فسُميت به القبيلة. وقيل: هو عربى اسم بلد قاله *الفراء* (الفراء، لا تا، ج ٢: ٣٠٤) وأنشد قول كثير فى محبوبته عزة:

رهبان مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهَدْتَهُمْ
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعَتْ كَلَامَهَا
يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُوداً
خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعَاءٍ وَسُجُوداً
(كثير عزة: ٥١)

فمنعه للعلمية والتأنيث، ولا بد حينئذٍ من حذف مضاف أى. وإلى أهل مدين، ولذلك أعاد الضمير فى قوله «أخاهم» على الأهل، ويجوز أن يراد بالمكان ساكنوه، فروعى ذلك بالنسبة إلى عود الضمير عليه وعلى التقدير كونه عربياً قالوا: فهو شاذ، إذ كان من حقه الإعلال كمتاع ومقام، ولكنهم شذوا فيه كما شذوا فى مريم ومكوزة، وليس بشاذ عند المبرّد لعدم جريانه على الفعل، «وهو حق» وإن كان الجمهور على خلافه (السمين الحلبي، لا تا، ج ٥: ٣٧٥).

فالسمين اجاز صرف مدين لأن المراد به أهل مدين وساكنوها، على حد قوله تعالى "إليلا ف قريش" صرف قريش؛ لأن المراد أبناء قريش، وهو ما سوّغه السمين الحلبي.

د. وهو المختار: وردت في ثلاثة عشر موضعاً، منها قوله وهو يعرض لقراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة/ ١) وقرأ الجمهور: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعها على الابتداء، والخبر الجارّ والمجرور بعده فيتعلّق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة ثم ذلك المحذوف إن شئت قدرته اسماً «وهو المختار»، وإن شئت قدرته فعلاً، أى: الحمد مستقر الله أو استقر الله (النحاس أبو جعفر، ١٤٢١ق، ج ١: ١٧) «والدليل على اختيار القول الأول أن ذلك يتعين في بعض الصور فلا أدلّ من ترجيحه في غيرها، وذلك أنك إذا قلت: «خرجت فإذا في الدار زيداً»، و«أما في الدار فزيداً»، يتعين في هاتين الصورتين تقدير الاسم، لأن إذا الفجائية وأما التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ» (السمين الحلبي، لا تا، ج ١: ٣٨).

هـ. وهذا أولي: وردت في سبعة وعشرين موضعاً منها ما جاء في أثناء شرحه للإعلال الذى طرأ على تعثوا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾ (العنكبوت/ ٣٦) أصلُ تعثوا: تعثيوا، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما وهو الياء، أو لما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قليل قلبت الفاء فالتقى ساكنان فحذفت الألف وبقيت الفتحة تدلّ عليها «وهذا أولي» فوزنه تفعلون» (السمين الحلبي، لا تا، ج ١: ٣٨٨). ومنه ما جاء أثناء عرضه لمتعلق «بالحق» في قوله تعالى ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (البقرة/ ٢١٣) قوله بالحق فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن يكون متعلّقاً بمحذوف على أنه حالٌ من الكتاب أيضاً عند من يجوز تعدد الحال وهو الصحيح. والثاني: أن يتعلّق بنفس الكتاب لما فيه من معنى الفعل، إذ المراد به المكتوب والثالث: أن يتعلّق بأنزل، «وهذا أولي»؛ لأن جعله حالاً لا يستقيم إلا أن يكون حالاً مؤكدة، إذ كتب الله تعالى لا تكون ملتبسة بالحق، والأصل فيها أن تكون منتقلة، ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل. ولأن الكتاب جار مجرى الجوامد» (السمين الحلبي، لا تا، ج ٢: ٣٧٥).

و. غلط: يستخدم هذا المصطلح إن كان لا يرى في الرأى المتقود وجهها للصواب، من ذلك في كلامه على المعانى التى يؤديها الفعل «هدى»، يقول: «فهى تأتى للتبيين كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا هُودٌ فَبَدَّلَ الْيَهُودَ﴾، والإلهام نحو قوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْفَهُ هُدًى﴾، وقيل: أى الهدى - هو الميل، ومنه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ﴾، والمعنى: ملنا بقلوبنا إليك، وهذا غلط.

وفى قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه﴾ (البقرة / ٣٣٧)، يقول: «وزعم بعضهم أن أصل «تلقى»، تلفن بالنون، فأبدلت التون ألفا، وهو غلط؛ لأن ذلك إنما ورد فى المضعف نحو فصيث أظفارى وأمليث الكتاب، فى فصصت وأملات».

وردت فى مائة و أربعة موضع، استعملها أحيانا فى رد بعض الوجوه الإعرابية ومن ذلك قوله: ﴿إن شئتك هو الأبتتر﴾ (الكوثر / ٣) يجوز أن يكون «هو» مبتدأ و«الأبتتر» خبره والجملة خبر «إن»، وأن يكون فصلاً وقال أبوالبقاء: «أو توكيداً» وهو غلط منه لأن المظهر لا يؤكّد بالمضمّر. والأبتتر: الذى لا عقب له، وهو فى الأصل الشىء المقطوع من بتراه» (السمين الحلبى، لا تا، ج ١١: ١٢٦).

ز. ليس يجيد: استخدم المؤلف هذا المصطلح كثيرا فى نقده، ومن الأمثلة على ذلك فى قوله تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ (البقرة / ١١١)، فى تعقيبه على الرأى القائل بأن الهاء بدل من الهمزة وأن الأصل: «التى»، وزنه أفعل، مثل أكرم، يقول: «وهذا ليس يجيد لوجهين، أحدهما: أن أتى يتعدى الاثنين وهاتى يتعدى لواحد فقط، والثانى دراساته منهجية فى عل باسم الذئب الذى وقعت عليه العقوبة، قاله / بن عطية، قلت: وهو تأويل حسن.

ح. ضعيف: فى كلامه على أصل «آية» ووزنها، يذكر آراء متعددة، يقول: «وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصلها «آية»، بكسر العين، مثل ثيقة، فأعل...، وقيل: وزنها فعلة، بضم العين، وقيل: أصلها «آية»، بإعلال الثانى، فقلبت اللام وأخرت العين، وهو ضعيف».

وفى قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (البقرة / ١٨٥)، يورد آراء العلماء فى تقدير المطاف، يقول: والصحيح أن تقديره «دخول الشهر»، وقال بعضهم «هلال الشهر»، وهو ضعيف.

ط. اليمن بشىء: استخدم هذا المصطلح من النقد كثيرة، لا سيما إن كان الرأى الذى يورده بعيدة عما أجمع عليه اللغويون، من ذلك كلامه فى كلمة «جيريل»، فقد قرئت بكسر الجيم وفتحها، وقراءة الفتح لابن كثير والحسن، يقول: «وقال الفراء: لا أحبها؛ لأنه ليس فى كلامهم فعليل، وما قاله ليس بشىء، لأن ما أدخلته العرب فى لسانها على قسمين: قسم ألحقوه بأبنيتهم ك«لجام»، وقسم لم يلحقوه ك«إبريسم».

٣. الإعراب وثنائية الوظيفة النحوية

عرض السمين الحلبي لبعض تعريفات الإعراب التي أشعرته بالاتجاه الفلسفي، ورأى أن أحسن تعريف لديه هو ما يقول فيه: «الإعراب فيما نرى، بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندة إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا. وعلامات الإعراب عنده ثلاث، اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة؛ فالضمة علم إسناد، والكسرة علم الاضافة، أما الفتحة فليست علما الشيء خاص. غير أننا ندرك غموضا بين ما ورد في التعريف، وبيان وظائف الحركات، فمن جهة يرى أن الإعراب بيان للوظائف اللغوية نحو المفعول أو الحال، وهذه منصوبات وعلامتها الفتحة، ثم يقر بأن الفتحة ليست علما لشيء خاص، والذي قاده إلى مثل هذا الحكم، أن باب المنصوبات واسع ووظائفه متعددة، فالمفعول به يختلف عن الحال والتمييز والمفعول المطلق وغير ذلك، وإذا كان هذا قياسه؛ فإن الضمة أيضا تدل على أبواب كثيرة، باب الفاعل، ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وخبر إن.

أما والحال لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداها إلى الانطلاق من فكرة العمدة والفضلة فكلما زاد على ركني الإسناد، يستغنى عنه، وهذا غير صحيح، فالفضلات أو المكملات لها وضعيتان في الكلام هما: كلام إضافي زائد عن الإسناد يمكن الاستغناء عنه إذا فهم المقصود. وكلام مكمل أو احتياطي يلجأ المتكلم إليه لتوضيح ما غمض، في ركني الإسناد. والنتيجة التي نستخلصها هي إفراغ الفتحة من دلالتها لارتباطها الوثيق بالعامل. وواضح أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورنا لأساليبها. ساوى المخزومي بين الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف؛ إذ لا فرق بينهما إلا في الكم الصوتية. كما بدأ في بسط أركان مشروعه، وهو إلغاء العامل، وتخليص النحو. منه، إنه يواصل حركة التجديد التي أعلن عنها ابن مضاء، وأعاد طرحها إبراهيم مصطفى يقول: «هذا كتاب في النحو، أقدمه بين أيدي الدارسين مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاما، وألغى معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت

من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لو لا شغف النحاة بالجدل العقلي وممسكهم بفكرة العمل.

قسم العلماء الجمل من حيث الموقع الإعرابي إلى قسمين: قسم له محل من الإعراب، وهو الذي يؤول بمفرد، وقسم آخر لا محل له من الإعراب، وهو الذي لا يؤول بمفرد، جاء في الأشباه والنظائر: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع قدرت بالمفرد (السيوطي، ج ٢: ٢٤). والغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام وصلة كل منها بما قبلها، وما بعدها، ففي إعراب الجمل تحديد المدى الجملة، ومكانها من العبارة، وعلاقتها بالمفردات، والجمل التي حولها.

وعلى الرغم من العلاقة الواضحة بين الإعراب والمعنى عند النحاة، إلا أنهم اعتمدوا على التأويل في تصنيفهم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، فما أول بالمفرد وقام مقامه أعرب، وما لم يؤل بالمفرد لا محل لها من الإعراب، لعدم قيامها مقام المفرد، مع أن المعنى لا يكتمل إلا بها كما في جملة الصلة، وجواب القسم، وجواب الشرط.

واختلف العلماء في عدد الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فذهب ابن هشام إلى القول بأن عددها سبع جمل، قال: وهي سبع وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل (ابن هشام: ٥٠). وعدّها أبو حيان اثنتي عشرة جملة. أما السمين الحلبي فعدّها أربع أو الجمل التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك - إن توهم بعضهم ذلك - وهي المبتدأ، والصلة، والمعتضة، والمفسرة (الحلبي، ج ١: ١١٣).

والمشهور أنها سبع، وهي الأولى: الجملة الابتدائية أو المستأنفة، والابتدائية هي التي يبدأ بها الكلام، والمستأنفة هي جملة ابتدائية لكنها منقطعة عما قبلها، وذكر ابن هشام أن مصطلح المستأنفة أوضح من قولنا الجملة الابتدائية (ابن هشام: ٥٠). والثانية: الجملة المعتضة وهي التي تقع بين متلازمين يحتاج كل منهما للآخر، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط وجوابه، وهي تفيد الكلام تقوية وتسديداً. والثالثة: الجملة التفسيرية، ويعرفها ابن هشام بقوله: هي الفضيلة الكاشفة للحقيقة ما قبلها، وقد قسمها إلى ثلاث أقسام: مجردة من حرف التفسير أو مقرونة بأن. والرابعة: جملة جواب القسم، والخامسة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية،

والسادسة: الواقعة صلة الاسم أو لحرف، والسابعة: التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب. والجملة التي لها محل من الإعراب سبع أيضاً، وهى: الجملة الواقعة خبرية، والجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً، والجملة المضاف إليها ومحلها الجر، والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والجملة التابعة لمفرد، والجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ويلحق/ ابن هشام بهذه الجمل السبع جملتين هما: المستثناة، والمسند إليها. والإعراب فى مثل هذه الجمل يجب أن يراعى المعنى مراعاة دقيقة، ففى قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يَعْزُبُ عَنْهُمْ﴾ (يس/٧٦). قال ابن هشام: «ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكى بالقول، وليس كذلك، لأن القول ليس للكفار، فهو لله عز وجل» (ابن هشام: ٥٠٢)، ومن هنا يحسنُ الوقف عليها.

نتيجة البحث

إنَّ سمين الحلبى يعتمد على احترام حدود القرآن ويتعامل مع الواقع بعقل منفتح، وربط التفسير بمفاهيم العصر والتصدى للقضايا الإجتماعية والسياسية التى تشغل ذهن المجتمع فى وقته الحاضر. انتهج السمين الحلبى فى نقده النحوى فى كتابه «الدرّ المصون» طرق الموازنة بين الآراء، إذ كان يهتم بذكر آراء النحويين فى المسألة، ثمَّ يعرض موقفه منها. إنَّ التجديد يتجلى فى منهجية السمين الحلبى لكتاب «الدرّ المصون» وتكون ملامح هذا التجديد فى مستويات متعددة: توظيف المصطلحات الجديدة مثل الحسن، قوى، ليس يجيد، الضعيف الذى يستفيد السمين الحلبى منها عند إتيان التفسير البلاغى أو النحوى و هذا الإستخدام ليس قبلها فى التفاسير الماضية. وكذلك العدول النحوى والنظامى من التقنيات التى يأتى به السمين الحلبى بين دراسته القرآنية لكى يقوم إستنباطه العقلية وأيضاً ظاهرة الإعراب و دوره الثنائى فى هيكل الجملة و فى المعنى؛ وفى رؤية الحلبى يعد الاعراب من أشد خصائص العربية وضوحاً ومراعاته فى الكلام هى الفارق الوحيد بين المعانى المتكافئة. فالحركات الملحقة فى آخر الكلمات هى المعيار الذى تحتكم اليه الجملة العربية للتفريق بين المعانى التى تؤديها والعراب فى اللغة هو الافصاح والتبيين.

المراجع و المصادر

القرآن الكريم.

- أدونیس. ١٩٩٣م، ها أنت أيتها الوقت، الطبعة الأولى، بيروت: دار الآداب.
- الانصاری، ابن هشام. ١٩٨٥م، مغنی اللیب عن كتب الأعراب، تحقیق مازن المبارک، الطبعة السادسة، دمشق: دار الفكر.
- الجزري، محمد بن علی بن یوسف. ٢٠٠٧م، غاية النهاية، الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العلمية.
- حسان، تمام. ٢٠٠٠م، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو فقه اللغة، البلاغة، القاهرة: عالم الكتب.
- الخراط، أحمد محمد. لا تا، الدر المصون فی علوم الكتاب المكنون، دمشق: دار القلم.
- الرافعی، مصطفى صادق. ١٩٢٨م، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، الطبعة الثالثة، القاهرة: لا نا.
- رشیق القيروانی، أبوعلی الحسن. ١٩٧٢م، العمدة فی محاسن الشعر وآدابه ونقده، المجلد الأول، لا مک: دار الجيل.
- الزركلي، خير الدين. ٢٠٠٢م، الأعلام، الجزء الأول، الطبعة الخامسة عشر، لا مک: دار العلم للملايين.
- سامح ربابعة، موسى. ٢٠٠٣م، الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها، الطبعة الأولى، الأردن: دار الكندي.
- السيوطي، عبدالرحمن. لا تا، الأشباه والنظائر في النحو، المجلد الثاني، بيروت: دار الكتب العلمية.
- عزالدين، يوسف. ٢٠٠٧م، التجدید في الشعر العربي الحديث بواعثه النفسية وجذوره الفكرية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المدى للطباعة والنشر.
- عزة، كثير. ١٩٧١م، الديوان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
- اللکهنوی، حامد حسين. ١٣٨٤ش، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، المجلد ٨، قم: مركز الحقائق الإسلامية.
- مختار، أحمد. ٢٠٠١م، الانحراف اللغوي في الأعلام المصري المسموع، مظاهره وسبل تقويمه، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية.
- مصلوح، سعد الله. ١٩٩٢م، الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، الطبعة الثالثة، القاهرة: عالم الكتب.

المقالات والرسالات

- الفراية، مراد. ٢٠٠٥م، «السمين الحلبي نحوياً من خلال كتابه الدر المصون»، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

Bibliography

Holy Quran

Al-Ansari, Ibn Hisham (1985), Mughniyeh al-Lbeib on the books of the enemies, achievement: Mazen al-Mubarak, Damascus: Dar al-Fikr, sixth edition.

Al-Rafi'i, Mustafa al-Sadeq (1928), The Miracle of the Quran and the Nabawi Dialect, Cairo, Third Edition.

Al-Faraya, Murad (2005), Al-Semen Al-Halabi, through his book Al-Dur Al-Safoun, Master's Message, Mutah University.

Zirkali, Khairuddin (2002) The flags, part one, Dar al-Ilm for millions, fifteenth edition.

Al-Kahnawi, Hamid Hussain (1384), The Blessings of Flowers in the Compendium of the Cannons of Lights, Volume 8, Q: Center of Islamic Truths.

Al-Kharrat, Ahmad Muhammad (d.d), Al-Durr, who are protected in the science of the Book of Makenon, Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Jazri, Muhammad Bin Ali Bin Yousef (2007) End of the End, Part One, Beirut: The House of Scientific Books.

Ezzeldin, Yusef (2007), Modernization in Modern Arabic Poetry and its Intellectual Origins, Cairo: Dar Al-Madi for Printing and Publishing, Second Edition.

Azza, Kathy (1971), Diwan, investigation: Ihsan Abbas, Beirut: House of Culture.

Adonis (1993), Here is the Time, Beirut: Dar Al Adab, First Edition.

Musallouh, Saadallah (1992), The Methodology of a Statistical Literary Study, Cairo.

Sameh Rabba'a, Mousa (2003), Methodism in Concept and its Discoveries, Jordan: Dar al-Kindi, First Edition.

Hassan, Tammam (2000), The Foundations of an Arab-Language Methodology of Arabic Language, Language, Al-Barajah, Cairo: The World of Books.

Mukhtar, Ahmed (2001), The linguistic deviation in the Egyptian audiovisual media, its manifestations and ways of evaluating it, Cairo: Journal of the Arabic Language Complex.

Qayrawani, Abu Ali Al Hassan (1972), Mayor of the Beauties of Poetry and Literature and Criticism, Volume I, Dar al-Jale.

Al-Suyuti, Abdulrahman (d.d), Asbah and Isotopes in Grammar, Volume II, Beirut: The House of Scientific Books.



پروپشگاه علوم انسانی ومطالعات فرہنگی
پرتال جامع علوم انسانی



پښتونستان د علوم انساني او مطالعاتو فرعي
پرتال جامع علوم انساني